المحاضرة الأولى: علم اجتماع الجريمة والعقاب

تمهيد:

تعتبر دراسة موضوع الجريمة من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام واضح في كافة المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الإنساني من طرف العديد من رجال الدين والفلاسفة والمصلحين والعلماء الاجتماعيين وعلماء الإجرام والقانون في علماء النفس، وفي حين أنهم رغم الاهتمام بصياغة نسق علمي يتناول الجريمة والعقاب من منظور علم الاجتماع لم يظهر إلا حديثا وظهرت العديد من الدراسات التي تشير إلى أهمية صياغة علم يرتبط بعلم الاجتماع ويكون موضوعه الجريمة (علم اجتماع الجريمة). وبهذا سيتم التطرق إلى هذا الميدان من خلال تعريفه وذكر أهم النظريات المفسرة له وأهم موضوعاته...

أولا: نشأة علم اجتماع الجريمة

إن الجريمة كظاهرة اجتماعية تعني بدراسة الإنسان والمجتمع ولذلك ظهرت الحاجة إلى وجود فرع جديد من العلوم يهتم بدراسة ظاهرة الجريمة بالنسبة للفرد والمجتمع ليبن الأسباب الدافعة إلى وجودها وبيان سبل الوقاية والعلاج منها والواقع أن تعريف الجريمة وبالتالي علم الإجرام ليس بالأمر السهل حيث لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف جامع ومانع لذلك العلم، وكان الفضل في وجوده إلى الدراسات التي قام بها الباحثون في العلوم الأصلية والتي عن طريقها ظهر علم الإجرام، ولذلك نجد أن الذين تصدوا للدراسات الإجرامية هم الذين قامت على عاتقهم العلوم الأم كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والباحثين في هذا العلم في تعريفهم له يحاولون تعريفه حسب تخصصاتهم باعتباره نتاج دراستهم وأبحاثهم، ومهما كانت مظاهر الاختلاف في تعريف علم الإجرام إلا أنها جميعا تتفق على أنه ذلك العلم الذي يتناول بالبحث عن أسباب ظاهرة الجريمة في الجماعة والفرد وسبل الوقاية والعلاج منها وبالتالي لا بد أن يستعين بكافة نواحي العلوم الإنسانية المختلفة التي تفهم الظاهرة وتفسرها.

وما استقل علم الاجتماع كفرع علمي متميز من العلوم الاجتماعية حتى اهتم أصحابه ورواده بمشكلة الجريمة وفي البداية بدأ المتخصصون في دراسة الجريمة بالتساؤل عن أسباب السلوك الإجرامي وكما في فروع علك الاجتماع بدأت محاولات التفسير بالنظريات الواحدية، أي إرجاع السلوك الإجرامي إلى سبب واحد،[1] ففي القرن التاسع عشر أعلن الإيطالي سيزار لمبروزو ومدرسته أنهم توصلوا إلى إثبات انتقال الاستعداد الإجرامي عن طريق الوراثة، ولكن بمجيء ايميل دور كايم انطلقت ثورة قوية

(1) حربي سميرة ، "**ميادين علم الاجتماع**"، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة ثالثة علم اجتماع، جامعة الطارف، السنة الجامعية 2016-2017، ص13.

في هذا المجال فقد أعلن (في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع الذي أصدره لأول مرة عام 1895) الهجوم العنيف على نظريات الوراثة ونظريات الميول والاستعدادات الإجرامية، وقرر أن سلوك الاجرامي كظاهرة اجتماعية لا يصح أن يفسر إلا بظواهر من النوع نفسه أي بظواهر اجتماعية وبذلك فتح دور كايم الطريق أمام محاولات التفسير الاجتماعية للجريمة. [1]

ثانيا: مفهوم علم اجتماع الجريمة

أ- علم اجتماع الجريمة هو علم يدرس أسباب ونتائج وعلاج الجريمة التي تقع في المجتمع.

ب- تعريف البروفسور دينكن ميشيل:

يعرف علم اجتماع الجريمة في كتابه "معجم علم الاجتماع" بالعلم الذي يدرس السلوك الإجرامي وبالسلوك الإجرامي يعني ميشيل النشاط أو الفعل السلبي الذي يخرج عن القانون والأخلاق والقيم المتعارف عليها في المجتمع.[2]

ثالثا: موضوعات علم الاجتماع الجريمة

إن علم اجتماع الجريمة يركز على موضوعين أساسين إلا وهما:

- أسباب ونتائج علاج الجريمة.
- دراسة المجرمين من ناحية صفاتهم البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتصنيفاتهم والعقوبات المفروضة عليهم من قبل المحاكم وأجهزة العدالة الجنائية وإصلاحهم والاهتمام بشؤونهم ومشكلاتهم وإعادة تأهيلهم وتكييفهم للمجتمع بعد إطلاق سراحهم، وأخيرا مراقبة سلوكهم بعد إنهاء فترة محكوميتهم لكي لا يعود إلى سلوكهم الإجرامي مرة أخرى.

يهتم أيضا بضحايا الجريمة أي الأشخاص الذين تضرروا من السلوك الإجرامي. فعلم الاجتماع، الجريمة بشخص ضحايا الجريمة بموجب مقياس معين كمقياس العمر أو المستوى، أو الخلفية الاجتماعية، أو الانحدار الطبقي أو الحالة الاقتصادية...

كذلك يدرس وسائل الوقاية والجريمة وعلاجها علما بأن وسائل الوقاية من الجريمة لا تتعلق بوسائل الضبط الاجتماعي كالقوانين والمحاكم وأجهزة العدالة الجنائية بل تتعلق أيضا بالجمهور وتنظيماته الاجتماعي الرسمية والغير الرسمية كالعائلة والمدرسة. والمنظمات المهنية والشعبية ووسائل

(1) المرجع نفسه، ص 13.

(2) إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع الجريمة**، ط2، دار وائل للنشر، عمان (الأردن). 2016، ص ص 10-15.

الإعلام الجماهيرية بمعنى آخر. أن علم الاجتماع الجريمة يدرس العلاقة المتفاعلة بين الجريمة والبناء الاجتماعي. [1]

رابعا: أهداف علم اجتماع الجريمة

إن الغرض الإجرائي لعلم اجتماع الجريمة يتوخى تحقيق الأهداف العلمية والتطبيقية الآتية:

1- معرفة أسباب ونتائج الجريمة على الفرد والجماعة والمجتمع.

2- تشخيص العوامل الموضوعية والتالية للوقاية من الجريمة مع تحديد طرق الإجراءات التي يمكن أن تتصدى لمعالجتها وتطويق أسباب بلورتها وانتشارهما في المجتمع.

3- تحديد العوامل الشخصية والمؤثرة في الجريمة كعامل العمر والجنس والمهنة والدخل والثقافة والتحصيل العلمي....

4- تحدي العوامل البيئية والاجتماعية والحضارية المؤثرة في الجريمة كطبيعة العائلة ولجماعة مؤسسيه والمرجعية التي ينتمي إليها الفرد.

5- معرفة دور وسائل الضبط الاجتماعي الداخلية والخارجية في لحد من الجريمة.

تحديد أهم الجرائم والمخالفات التي يعاني منها المجتمع في الوقت الحاضر ومقارنتها بالجرائم والمخالفات التي كان يعاني منها سابقا، وبالجرائم التي تعاني منها المجتمعات الأخرى سواء كان في الفترة الحاضرة أو الماضية.

خامسا: علاقة علم اجتماع الجريمة والعقاب بالقانون وعلم الاجرام

1- تعريف علم الاجرام

يرى بعض الفقهاء أن علم الإجرام هو العلم الذي يبحث في اسباب الجريمة ومكوناتها وسياقها ونتائجها، ويرى رمسيس بهنام أنه العلم الذي يدرس الجريمة كحقيقة واقعية ويدرس أسبابها وبواعثها العضوية والبيئية من أجل علاجها والوقاية منها وهكذا يرى الدكتور عبد المنعم العوضي حيث يقول هو العلم الذي يهدف إلى الوقوف على اسباب الظاهرة الإجرامية تمهيدا لعلاجها.

نلاحظ أن أغلب التعريفات ربطت بين علم الاجرام ودراسة أسباب الجريمة والدوافع من ورائها ولم تتطرق إلى طبيعة الفعل الإجرامي هل هو ضار بالمجتمع أم نافع ؟ والواقع أنه مهما تعددت الاتجاهات في وضع تعريف للجريمة فإنها لن تصل إلى تحديد مفهوم الجريمة نظرا لطبيعتها المركبة واستحالة جمع عناصر ثابتة وشاملة تسمح بهكذا تعريف، ولأن العمل الإجرامي هو عمل نسبي لا

(1)إحسان محمد الحسن، نفس المرجع السابق، ص ص23-27.

يخضع لتقنيات التحديد بكيفية مطلقة فإن تعريف الجريمة يتأرجح بين المفهومين الاجتماعي والقانوني، المفهوم القانوني مدرسته الاتجاه الأوروبي والمفهوم الاجتماعي منبته الاتجاه الامريكي.
ولاعتبارات عملية يؤخذ بالاتجاه الأوروبي أي بالمفهوم القانوني الذي يساعد على تحديد الجريمة وهو لا يهتم كثيرا بكل الانحرافات الاجتماعية بقدر ما يهتم بتلك التي ينص عليها **القانون الجنائي** وهو ما ذهب إليه دوكريف حين قال " إني أمتنع عن إعطاء تعريف للجريمة إذ يتوجب علينا اعتماد التعريف القانوني المعطى لها لأن هذا التعريف ليس إلا وصفا دقيقا لواقع موجود قبل القانون وهذا الواقع هو الإجرام " لكن بصفة عامة التحديد القانوني للجريمة لا يزيل عنها صفتها الاجتماعية التي تظل ملازمة لها فهي لصيقة كل مجتمع بشري مما يجعلها ظاهرة اجتماعية.

2- العلاقة بين علم الاجرام والقانون:

نورد هنا رأي فيري الذي يعتبر القانون الجنائي لا يمكن أن يكون مستقلا ولا فائدة منه خارج نطاق علم الاجرام، بالنسبة إليه دراسة الجريمة من أجل حماية المجتمع لا يمكن أن يقوم بها القانون الجنائي وإنما يحققه علم الاجرام الذي يعمد إلى تحديد الجريمة تحديدا اجتماعيا يحافظ على الواقع الطبيعي للجريمة ويدرسها انطلاقا من مفهومها الاجتماعي وهو ما دعا فيري إلى إلغاء القانون الجنائي وتعويضه بعلم الاجرام لذلك يوصف فيري بأنه أعطى مفهوما امبرياليا لعلم الاجرام لكن الحقيقة أن علم الاجرام متميز عن القانون الجنائي ويختلف عنه اختلافا واضحا، فالقانون الجنائي يعتبر ضابطا معياريا يضم المبادئ السلوكية العامة ويحددها في شكل جرائم ويضع لها عقوبات محددة تكون على شكل أمر أو نهي، أما علم الاجرام فيعالج الظاهرة الاجرامية، ورغم التخصص الذي فرضته الضرورة لكنهما يلتقيان في موضوع دراسة الجريمة ويلتقيان ايضا في تحديد وشرح الظاهرة الاجرامية لكنهما يختلفان في طريقة التعامل مع المجرم والجريمة، فالقانون الجنائي يصيغ قواعده آخذا بعين الاعتبار المعطى العلمي الذي يقدمه علم الاجرام، لكنه يعاقب على الجريمة بطريقة مجردة دون اي اعتبار لشخصية المجرم ومحيطه الاجتماعي.

لهذا يمكن القول أن علم الاجرام يعتبر مصدرا من مصادر القانون الجنائي كما أن القانون الجنائي هو مصدر من مصادر علم الاجرام لأن ميدان علم الاجرام محدد بالاطار الذي يرسمه القانون الجنائي لذلك يقال أن الجريمة ليست حقيقية في الواقع بل هي حقيقة في القانون.

القانون الجنائي هو الذي يحدد فيه المشرع الجرائم والعقوبات المقابلة لها، فهو يوضح الجريمة كحقيقة قانونية ويصف أركانها وأنواعها ومسؤولية فاعلها، أي أنه يتخذ طابعا معياريا بحتا، فيضع المشرع النموذج القانوني للجريمة فيكون هذا النموذج معيارا نقيس به سلوك الأفراد لتحديد مسؤوليتهم الجنائية، أما علم الإجرام بما أنه علم نظري بحت مهمته تقصي اسباب الجريمة فهو يهتم بدراسة الجريمة كظاهرة انسانية واجتماعية، فهو يدرس الجريمة بما هو كائن بينما القانون الجنائي فهو نظام قانوني وليس علما فهو يدرس الجريمة حسب ما يجب أن تكون عليه ويضع لها عقوبة في حالة وقوعها.

لذلك يختلف علم الإجرام والقانون الجنائي من حيث موضوع البحث ومن حيث أسلوب ومنهج كل منهما.

القانون الجنائي يتقيد في تحديده لفكرتي الجريمة والمجرم بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات دون أن يحيد عنها قيد أنملة، فلا يهتم إلا بما اعتبره المشرع جريمة، بينما علم الاجرام فقد يتجاوز هذا المعنى ليشمل دراسة مظاهر الانحراف وإن لم يصدق عليها وصف الجريمة من الناحية القانونية مثل إدمان الخمر، الكذب، الهدر المدرسي، الشذوذ الجنسي ..، كما أنه يوسع من مفهوم المجرم ليشمل حالات تنطوي على خطورة إجرامية ولو لم تصدر عنها أحكام بالإدانة الجنائية بسبب توافر سبب من أسباب امتناع المسؤولية الجنائية.

نضيف إلى ذلك أن رجل القانون يعتمد في بحثه على الأسلوب القانوني في محاولة استنباط إرادة المشرع من خلال الاعتماد على اسلوب استنباطي فلسفي يقوم على المنطق القانوني أما الباحث في علم الاجرام فيعتمد على الأسلوب العلمي المبني على الملاحظة و التجربة في دراسة الظاهرة الإجرامية ، ومع ذلك تبقى هنالك علاقة وثيقة بين علم الاجرام والقانون الجنائي ترجع إلى وحدة الموضوع أي الجريمة وكذا التأثير المتبادل الذي يحدثه كل واحد منهما على الآخر.

يمكن أن نقول أن ما يجمع بين علم الاجرام والقانون الجنائي هي السياسة الجنائية باعتبارها فنا وعلما موضوعها صياغة أحسن للقاعدة القانونية على ضوء علم الاجرام وأن كلايهما يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض.

1-علم الاجتماع وعلم الاجرام:

علم الاجرام لا بد له أن يمارس دراسته للمجرم والجريمة على ضوء علم النفس وعلم الاجتماع بل مستعينا حتى بالعلوم الانسانية الاخرى دون أن تكون لهذه العلوم صفة الانفرادية في تفسير الظاهرة الاجرامية.

لا بد أن نشير هنا إلى **علم الحياة الجنائي أو البيولوجيا الجنائية** التي تدرس التركيب العضوي للمجرم والوظائف الجينية لديه ثم علم النفس الجنائي الذي يدرس الذكاء والطبع والاستعداد الاجتماعي للمجرم كما يدرس شخصية المجرم وتأثرها بالمحيط الاجتماعي ومدى تأثير ذلك على السلوك الإجرامي، أما علم الاجتماعي الجنائي فقد تكفل بدراسة السلوك الإجرامي في مفهومه الاجتماعي مركزا على العوامل الاجتماعية والتفاعل الحاصل بينها وبين ما ينتج عنها من سلوك منحرف.

تهدف إلى تقصي حقائق الظاهرة الاجرامية باعتبارها ظاهرة حتمية وثابتة في حياة أي مجتمع، وما يسمى بالدراسة الاحصائية وأسلوب الاحصاء الجنائي وهو التعبير عن ظاهرة معينة بالأرقام، وأسلوب الاحصاء الجنائي ظهر في النصف الأول من القرن 19 حينما أصدرت وزارة العدل الفرنسية إحصاء حول عدد الجرائم في فرنسا، ولهذ الأسلوب فوائد ومزايا متعددة، فهو يفيدنا في معرفة عدد الجرائم المرتكبة وتفسير الظاهرة الاجرامية من حيث الزمان والمكان وفي كونها توجه السياسة الجنائية التي تعتمد على ما يتوصل إليه علماء علم الاجرام وبحوثهم فتأخذ ببحوثهم وعلمهم و تعرضه على المشرع الذي يسن القوانين والفصول الجنائية، وتقترح الوسائل الكفيلة بمحاربة الظاهرة الاجرامية والوقاية منها، لكن رغم الفوائد التي جاء بها هذا الاتجاه أي الاتجاه الإحصائي إلا أنه توجه له انتقادات كثيرة بسبب اتسامه بالسطحية بقدر كبير ولا يعطي حجم الاجرام الفعلي للمجتمع وذلك راجع لأسباب خفية عن أعين العدالة، وبقدر ما ينجح هذا الاسلوب في إعطاء نظرة عن حجم ونسبة الإجرام في المجتمع لكنه لم يعط الحجم الحقيقي الفعلي للجريمة داخل المجتمع فالإجرام الفعلي يشمل جميع الجرائم المرتكبة في فترة زمنية محددة بغض وصلت إلى يد الشرطة أم لا، إذن يستحيل أن نعرف الاجرام الفعلي في مجتمع معين، إذن سوف نبحث عن احصائيات حول الاجرام الظاهر الذي وصل إلى علم الشرطة من أجل تحديد نسبة و حجم الاجرام الظاهر في مجتمع معين، لكن رغم أن هذه الاحصائيات لا نستطيع الاعتماد عليها ك مؤشر ثابت لكنها تبقى مؤشرا نسبيا يفرض على الباحث التعامل معه بحيطة وحذر كبيرين لأن الاحصائيات مجرد تسجيل لنشاط الشرطة وليس تعبيرا حقيقيا عن حجم ونسبة الظاهرة الاجرامية في المجتمع. [1]

(1) https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%85/

سادسا: النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة الجريمة والانحراف وأهم روادها

تعود بداية اللجوء للتفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية إلى نهاية القرن التاسع عشر، ويركز التفسير الاجتماعي على العوامل البيئية، والعلاقات الاجتماعية وآثارها على البنية والتنظيم الاجتماعي والتفكك الاجتماعي وثقافة المجتمع.

فنبدأ مع النظرية الأولى وهي:

1-**النظرية الوظيفية:** نجد فيها عالمين وهما "**إميل دور كايم**" و"**روبرت مرتون**".

تكلم **إميل دور كايم** عن مصطلح اللامعيارية والضياع ووصف الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أشار إلى أن المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة قد تتقوض وتتآكل من دون أن تترسخ بدلا منها مقاييس جديدة، ومن هذا المنطلق رأى دور كايم أن هذا الوضع الذي تتساقط فيه المؤثرات الإرشادية في المجتمع سيؤدي إلى عديد من الظواهر من بينها الانتحار.

واعتبر دور كايم الجريمة والانحراف حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة التي يتحرر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثرة في المجتمعات التقليدية.

واعتبر دور كايم الانحراف أو الإجرام ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمتين:

- الأولى أنه يلعب دورا محفزا على الابتكار والابتداع لأنه يطرح أفكار وتحديات جديدة وبالتالي يفضي إلى تغير المجتمع.
- والدور الثاني فهو يساهم في وضع خط يفصل بين ما هو سلوك (سيء) و (جيد) في المجتمع والسلوك الإجرامي قد تثير استجابة جماعية تعزز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجتماعية.

أما **روبرت مرتون** فتبنى نفس فكرة (اللامعيارية والضياع) ليبني على أساسها نظرية مؤثرة حول الانحراف تؤكد أن أصول الجريمة وبذورها إنما تكمن في بنية المجتمع الأمريكي.

وقد عدل مرتون مفهوم الضياع ليصبح في رأيه تعبيرا عن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد عندما تتعارض المعايير المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي، ففي المجتمع الأمريكي في المجتمعات الصناعية الأخرى إلى حد ما تؤكد القيم السائدة على النجاح المادي وعلى تحقيقه من خلال الانضباط والعمل الشاق.

وعلى هذا الأساس فإن من يعملون بجد هم الذين سينجحون مهما كانت البدايات التي انطلقوا منها وهذه الفكرة ليست صحيحة أو سلمية في واقع الأمر لأن أكثرية المستضعفين لا يتمتعون إلا بفرص قليلة ومحدودة للتقدم،أو قد لا يتمتعون بها على الإطلاق، غير أن من (لا ينجحون) يجدون أنفسهم عرضة للإدانة الاجتماعية، الاجتماعية بسبب عجزهم الظاهري عن تحقيق التقدم المادي، وفي مثل هذا الوضع يجد البعض أنفسهم مرغمين على التقدم إلى الأمام سواء كانت وسائلهم شرعية أو غير شرعية، وفي هذه الحالة يكون الانحراف في رأي ميرتون، نتيجة من نتائج اللامساواة الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص. [1]

2-النظرية التفاعلية الرمزية:

يركز علماء الاجتماع التفاعليون على الجريمة والانحراف باعتبارها جانبين لظاهرة يجري تصورها وبناؤها من الوجهة الاجتماعية. ويرفض هؤلاء الفكرة القائلة بأن الانحراف يعود إلى عوامل أو عناصر فطرية وفي المقابل يرون أن المجتمع هو الذي يلحق الوصمة بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات محددة، ويعرفها ويتعامل معها على هذا الأساس. وربطت هذه الدراسات بين الجريمة وبين ما يسمى تفاوت الجماعات والثقافات ففي مجتمع تنشط فيه عدة ثقافات فرعية، تميل أوساط اجتماعية معينة إلى تشجيع الأنشطة غير الشرعية في ما تقوم أوساط ومؤسسات أخرى بصدها. وترى بعض هذه الدراسات البحثية أن السلوك الإجرامي هو في أكثر حالاته نتيجة للتعلم الذي يكتسبه الفرد من خلال الجماعات الأولية ولاسيما جماعات الأقران.

3- النظريات الصراعية "علم الإجرام الجديد":

منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي شقت مدرسة اجتماعية جديدة طريقها لفهم ظاهرة الحرية وننشر فريق من الباحثون(Taylor, Walton and Ayoung.1973) دراسة موسعة مما سمو علم الإجرام الجديد أطلقوا فيها وجهة نظر متميزة تعتمد في بعض جوانبها عن منطلقات من

(1) انطونيو غدنر، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، ط4، مراكز دراسات الوحدة العربية، لبنان، د.س، ص ص283-285.

الفكر الماركسي ورفض هذا الباحثون هذا الفكر القائل أن الانحراف يتحدد بعوامل وأسباب منفردة مثل الموروثات والخصائص البيولوجية أو الشخصية أو اللامعيارية والضياع في المجتمع أو التفكك الاجتماعي أو عملية الوهم وعوضا عن ذلك طرح هؤلاء نظرية موادها أن الأفراد ينشطون في الانخراط في السلوك المنحرف ردا في أوضاع النظام الرأسمالي وعلى هذا الأساس فأن المنتمين إلى المجموعات التي تتبنى ثقافات مضادة مثل دعاة القوة السوداء وأنصار التحرر الجنسي على سبيل المثال يقومون بعمل سياسي في بعض جوانبه يتخذون به النظام الاجتماعي وتسود تحليلات هذه الفئة من منظر علم الاجتماع الجديدة في إطار بنية المجتمع وفي سعي القوة النافذة في الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطتها وقوتها في المجتمع وقام باحثون آخرون بتطوير مجالات البحث والمنهجيات التي طرحتها مدرسة الجريمة الجديدة وتطبيقها في ميادين أخرى وترى إحدى الدراسات البارزة في هذه المدرسة أن كل من الدولة ووسائل الإعلام تبالغان في إثارة الفزع من جراء حوادث الاعتداء والسرقة في الشوارع على سبيل المثال لمحاولة لتشتيت الانتباه عن قضية البطالة المتزايدة وانخفاض الأجور وفجور هيكلية عميقة داخل المجتمع. [1]

خلاصة:

إن تحليل ظاهرة الانحراف أو الجريمة وفهمها، أو محاولة معرفة لماذا يرتكب الشخص فعلا لا سويا، أو معاديا للمجتمع، يتضمن تفسير كيفية تكوين هذه الظاهرة ذاتها، وهنا نكون أمام تفسيرات لبعض النظريات القائمة على بعض الفرضيات، والمعطيات وربما بعض الحقائق، هذا ماد فع بالكثير من الدارسين إلى فهم هذه الظاهرة الاجتماعية، والوقوف على مسبباتها، فركزوا على الطبقات الدنيا، التي لازالت تنال الاهتمام الأول للباحثين، في موضوع الانحراف، الذين أثبتوا أن الشخص المنحرف يتصرف وفقا لظروفه الاجتماعية الخارجية، ودوافعه النفسية الداخلية، وهي الظروف التي تسهم في تكوين انحرافه الاجتماعي، إن حماية الفرد من خطر الجريمة والانحراف دعا بالمجتمع إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي توفي بأغراض السياسة الجنائية المعاصرة، بإتباع خطوات معينة، ابتداء من محاكمة الشخص أمام القضاء، حيث يخضع لقواعد ضبط خاصة، ليتم توجيهه وإرشاده في حالة براءته، أو إيداعه في مؤسسة إعادة التربية إذا تمت إدانته، بغية التكفل به والعمل على إعادة تأهيله، ومن ثم إدماجه في المجتمع من جديد بشكل طبيعي.

(1)المرجع نفسه، ص ص286-288.